مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 07 أكتوبر 2023

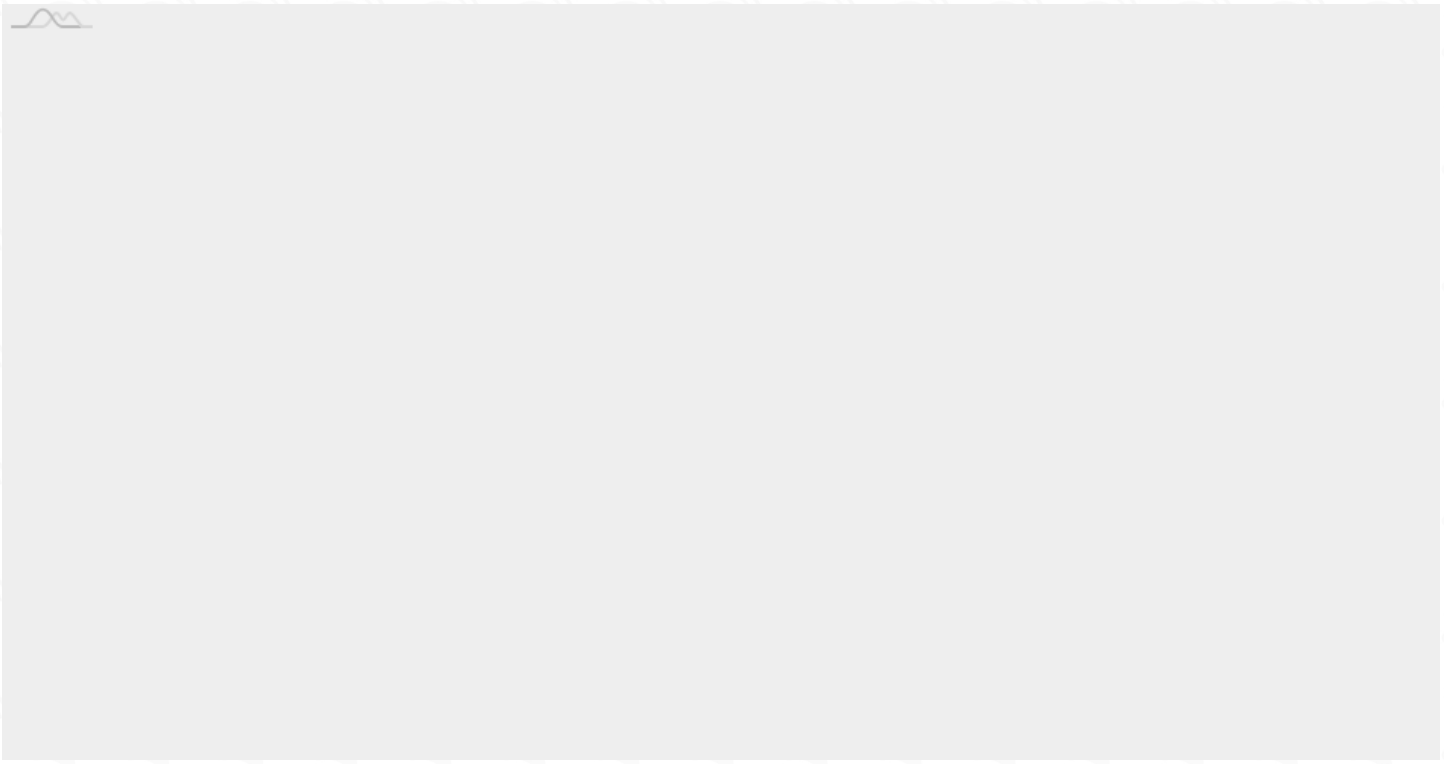

المونيتور: الاقتصاد المصري يترنح بعد خفض تصنيف وكالة موديز

(اقتصاد . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريراً كتبه آدم لوسينتي يستعرض فيه الوضع الاقتصادي المتأزم لمصر والذي يعكسه خفض وكالة موديز لتصنيف مصر.

وقال الكاتب إن الاقتصاد المصري تعرض لضربة أخرى مساء الخميس مع خفض وكالة موديز التصنيف الائتماني للبلاد. وأثارت هذه الخطوة في البداية رد فعل سلبي في أسواق السندات في البلاد قبل انتعاشها يوم الجمعة.

وأشارت وكالة موديز إلى النقص المستمر في العملات الأجنبية في مصر بالإضافة إلى «محدودية خيارات السياسة على نحو متزايد للحكومة لإعادة التوازن إلى الاقتصاد دون تفاقم المخاطر الاجتماعية»، وفقًا لبيان صحفي.

وتراجعت السندات الدولية للحكومة المصرية المقومة بالدولار إلى ما يقرب من ثلاثة سنتات بعد تحرك موديز - وهو أدنى سعر منذ مايو. ومع ذلك، انتعشت معظم السندات في وقت لاحق يوم الجمعة إلى خسائر تتراوح بين 2.0 و 0.5 سنت، حسبما ذكرت رويترز.

دلالة التخفيض

وأوضح الكاتب أن احتياطيات مصر من العملات الأجنبية انخفضت بأكثر من 7 مليارات دولار العام الماضي بعد بدء حرب أوكرانيا مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويجعل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية من الصعب على الحكومات سداد التزامات ديونها.

كما خفضت مصر قيمة عملتها ثلاث مرات منذ مارس 2022 في محاولة لتحسين ميزانها التجاري في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. كما وافقت مصر على سعر صرف أكثر مرونة في أكتوبر من العام الماضي من أجل تلقي حزمة مساعدات من صندوق النقد الدولي. ويبلغ سعر الصرف الرسمي الآن حوالي 30 جنيهًا مصريًا مقابل الدولار الأمريكي، انخفاضًا من حوالي 15 جنيهًا إلى الدولار في أوائل العام الماضي.

يوم الخميس، قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا لبلومبرج إن الاحتياطات الأجنبية لمصر «ستنزف» إذا لم تخفض قيمة الجنيه بشكل أكبر. ومع ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة سيزيد على الأرجح معدلات التضخم، وتعاني مصر بالفعل من ضغوط كبيرة في هذا الصدد. وسجل التضخم السنوي في مصر مستوى قياسيًا بلغ 39.7% في أغسطس.

وأعرب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن ترددد في خفض آخر لقيمة العملة في يونيو.

انتكاسة للاقتصاد

ولفت الكاتب إلى أن خفض التصنيف يُمثل انتكاسة للاقتصاد المصري؛ ذلك أن موديز هي واحدة من وكالات التصنيف الائتماني «الثلاثة الكبار»، وسيؤثر التصنيف الضعيف على قدرة مصر على تلقي القروض بشروط مواتية وجذب الاستثمار الأجنبي.

ويُعد هذا الإعلان أيضًا الأحدث في سلسلة من التقييمات السلبية للاقتصاد المصري. وأفادت شركة الخدمات المالية ستاندرد آند بورز جلوبال، الثلاثاء، أن مؤشر مديري المشتريات المصري انخفض إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر عند 48.7 في سبتمبر. وتشير درجة أقل من 50 إلى الانكماش الاقتصادي.

بدورها، صنف بنك الاستثمار مورجان ستانلي، الإثنين، الموقف الائتماني السيادي لمصر بـ «عدم التحبيذ»، معربًا عن مخاوفه بشأن مبادرات الإصلاح الحكومية.

ولفت الكاتب إلى أن المشاكل الاقتصادية تأتي في مصر في الوقت الذي يسعى فيه السيسي لولاية ثالثة في انتخابات ديسمبر. وأدلى السيسي بتصرحات غريبة بشأن الأزمة الاقتصادية نهاية الأسبوع الماضي. وفي إحداها، شجع السيسي الشباب المصري على التبرع بالدم لكسب المزيد من المال.

قوبل الوضع الاقتصادي وترشح السيسي مؤخرًا باحتجاجات في البلاد، رافضة قبضته على السلطة.

بلومبرج: اقتصاديو بلومبرج يقولون إن على مصر خفض قيمة عملتها

(اقتصاد . بلومبيرغ)

استطلع تقرير صوتي نشره موقع وكالة بلومبرج أراء الخبراء الاقتصادين فيما يتعلق بضرورة خفض مصر لقيمة عملتها.

وأشار التقرير إلى أن مصر تعاني من عجز تجاري كبير حيث تستورد أكثر بكثير مما تصدره، مما يخلق فجوة تمويلية. كما أنه ليس لديها ما يكفي من تدفقات الاستثمار الأجنبي لتمويل هذه الفجوة.

في الماضي، استفادت مصر من ارتفاع أسعار الفائدة التي تجتذب الأموال الساخنة، ولكن الآن بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة عالميًا فقدت هذه الميزة التنافسية.

وبحسب أراء الخبراء الاقتصاديين، فلدى مصر خياران - استخدام الاحتياطيات لدعم العملة أو ترك العملة تضعف من خلال خفض قيمتها.

ويرى الخبراء أن خفض قيمة العملة هو الخيار الحقيقي الوحيد أمام مصر لكن صندوق النقد الدولي يشير إلى أنه قد يتأخر إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في ديسمبر لتجنب تداعياته السياسية.

يديعوت أحرنوت: قتلى وجرحى وأسرى مع تعرض إسرائيل لهجوم مباغت

(أمني وعسكري . يديعوت أحرونوت)

قالت صحيفة يديعوت أحرنوت إن الجيش الإسرائيلي بدأ باستدعاء قوات الاحتياط بعد أن تعرضت إسرائيل لهجوم منسق من حماس في غزة، بما في ذلك اقتحام المستوطنات في الجنوب. وقالت حماس إنها أسرت جنودًا ومستوطنين إسرائيليين واقتادتهم إلى القطاع.

وقالت الصحيفة العبرية إن حماس احتجزت إسرائيليين رهائن في بلدتين على الأقل بالقرب من حدود غزة. ووصل ما لا يقل عن 80 جريحًا، بعضهم في حالة حرجة، إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع.

وقال الجيش الإسرائيلي إن حماس أطلقت 2200 صاروخ على إسرائيل اعتبارًا من الساعة 06:30 صباح السبت عندما تسلل مسلحون عبر حدود غزة من البر والبحر والجو من الجو.

وقال الجيش إن إسرائيل تتعرض لهجوم وأعلن حالة التأهب للحرب. وبدأت الضربة التي شنتها حماس في غزة بوابل كثيف من الصواريخ التي أطلقت على جنوب ووسط إسرائيل، بما في ذلك تل أبيب ومناطق حضرية أخرى، أعقبها اختراق حدود غزة في عدة مواقع والتسلل إلى المستوطنات الإسرائيلية في الجنوب.

وبحسب ما ورد تسللت قوات حماس إلى مركز شرطة سديروت. وجرت معركة بالأسلحة النارية ولا تزال جارية. وينشر السكان مقاطع فيديو تظهر شاحنة صغيرة تقل نحو عشرة رجال مسلحين يقودون سياراتهم عبر المدينة ويطلقون النار في كل الاتجاهات.

وتظهر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي من غزة قوات حماس، التي يقال إنها بالمئات، تتجه إلى إسرائيل.

وأشارت الصحيفة إلى أن قوات حماس لا تواجههم سوى فرق الأمن المحلية ولكن لا يوجد قوات الجيش. ويقول السكان إنهم يشعرون بأن إسرائيل تخلت عنهم.

وأمر وزير الدفاع جالانت الجيش باستدعاء قوات الاحتياط مع استمرار الهجمات.

وتتعرض إسرائيل لوابل كثيف من الصواريخ من غزة في وقت مبكر من صباح السبت، مع انطلاق صفارات الإنذار على طول الحدود الجنوبية وبئر السبع والمناطق المحيطة بها وأشدود وريشون لتسيون وبلدات صحراء النقب.

وفي غضون دقائق، استهدفت عشرات الصواريخ مدن الجنوب والوسط،. مع استمرار القصف الكثيف.

جيروزاليم بوست: من «الغدر اليهودي» إلى التعايش.. كيف تغيرت الكتب المدرسية في مصر

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا رصد التغيير الذي شهدته الكتب والمناهج المدرسية في مصر بشأن اليهود والموقف منهم.

وبحسب الصحيفة العبرية، ففي الذكرى الخمسين لبداية حرب أكتوبر، أفاد معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي

في التعليم المدرسي عن وجود تصوير أفضل للعلاقات الإسرائيلية المصرية في الكتب المدرسية.

وقال المعهد إن الكتب المدرسية للطلاب حتى الصف السادس تصور الحرب على أنها مقدمة لاتفاقية السلام التي أنهت الصراع بين البلدين.

وتقوم المنظمة بتحليل الكتب المدرسية المصرية سنويًا منذ عام 2018، وتخطط لمواصلة تحقيقاتها حتى عام 2030.

وقال المعهد إن الموقف السابق الذي كانت تتبناه الكتب المدرسية عبر عن أيديولوجية «الخيانة اليهودية» المصورة. وقبل عام واحد فقط، أزيل كتاب التربية الإسلامية للصف الخامس والذي شبه حرب أكتوبر بحروب النبي محمد ضد يهود العرب.

استخدم الكتاب الذي أزيل أيضًا الصور النمطية المعادية لليهود، وخصص الأفعال الشريرة وعدم الولاء والاحتيال للشعب اليهودي برمته. وعلى وجه التحديد، وصفت الكتب اليهود بأنهم «أهل غدر وخيانة»، مؤكدة أنهم «دائمًا على هذا النحو» وطلبت من الطلاب استخدام الإنترنت للبحث عن آيات قرآنية حول «خيانة اليهود».

ولم يشر الكتاب المدرسي السابق أيضًا إلى إسرائيل، بل استخدم الأعداء واليهود المغتصبين.

وبموجب النسخة الجديدة من الكتاب المدرسي، تحتفي الدروس بتأكيد التسامح والتعايش بين اليهود والمسلمين.

وعلق ماركوس شيف من معهد مراقبة السلام بقوله إن الذكرى الخمسين لحرب أكتوبر تتيح الفرصة للنظر في العلاقات الإسرائيلية المصرية اليوم. وفي حين أن اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر غالبًا ما يُنظر إليها على أنها سلام «بارد»، توضح هذه الدراسة كيف أن إصلاح الكتب المدرسية في مصر يعزز بشكل متزايد قيم السلام والتسامح واحترام إسرائيل. وهذا يبعث الأمل في سلام أكثر دفئا وأوثق بين الشعبين.

ميدل إيست أي: الحكومة متهمة بـ «التستر» على القتلى في حريق مديرية أمن الإسماعيلية

(أمني وعسكري . ميدل إيست آي)

سلط تقرير لموقع ميدل إيست أي الضوء على ما الاتهامات الموجهة للحكومة المصرية بالتستر على على الأعداد الحقيقية لضحايا حريق مديرية أمن الإسماعيلية.

وقال الموقع البريطاني إن مجموعة حقوقية مصرية اتهمت الحكومة بالتستر على الوفيات في حريق كبير نشب في مقر للشرطة في وقت سابق من هذا الأسبوع والذي قالت وزارة الداخلية إنه أسفر عن إصابة العشرات فقط.

ودمر الحريق، الاثنين، مبنى مديرية شرطة الإسماعيلية، لكن الوزارة لم تكشف بعد عن العدد الحقيقي للضحايا أو سبب الحادث.

ووقع الحريق في اليوم نفسه الذي أعلن فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي عزمه الترشح لولاية ثالثة في انتخابات ديسمبر.

كما أقيمت فعاليات على مستوى البلاد في ذلك المساء للاحتفال بإعلان الرئيس، برعاية أكبر حزب سياسي موال للحكومة، حزب مستقبل وطن.

بين النفي والتأكيد

وأشار الموقع إلى أن الشبكة المصرية لحقوق الإنسان نشرت الثلاثاء الماضي قائمة بثمانية أسماء وصور لضباط قالت إنهم لقوا حتفهم في الحريق، وهي قائمة حصلت عليها عبر مصدر أمني كان يعمل في المبنى.

لكن وزارة الداخلية نفت وقوع أي وفيات وأبلغت عن 38 حالة إصابة فقط، بينما لم تبلغ النيابة العامة عن أي وفيات في بيانها الأخير بشأن الحريق.

وبعد يوم واحد، وثق مدى مصر، وهو موقع إخباري مصري، 13 حالة وفاة، ثمانية منها مطابقة للأسماء التي نشرتها الشبكة المصرية، وتحقق الموقع من الوفيات من خلال النعي والدعوات للجنازات التي نشرها على الإنترنت أقارب المتوفى أو أعضاء البرلمان.

وأضافت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان أن المبنى كان يستخدم كمركز احتجاز غير رسمي يحتجز سجناء سياسيين، وكثير منهم اختفوا قسرًا.

المختفون قسرًا

ونشرت الشبكة قائمة بأسماء الأشخاص الذين وصفتهم بأنهم اختفوا قسرًا، ودعت السلطات إلى طمأنة أسرهم على سلامتهم وأماكن احتجازهم.

ولم تؤكد وزارة الداخلية أو تنفي قائمة الأسماء التي نشرتها الشبكة ومدى مصر. ولا يزال من غير الواضح سبب عدم كشف الوزارة عن حجم الضحايا.

وقال بيان الشبكة إن «الشبكة المصرية لحقوق الإنسان تدعو وزارة الداخلية إلى إصدار بيان رسمي بشأن الحادث، يكشف عن أسماء الضحايا المتبقين من بين موظفي مديرية الأمن، وكذلك المحتجزين على صلة بقضايا جنائية والسجناء المختفين قسرًا»..

وتابعت: «تدين الشبكة إنكار وزارة الداخلية للوفيات، على الرغم من وجود أسماء الضحايا بمن فيهم الضباط ومساعدي الضباط والجنود».

ودعت إلى الكشف عن مصير المعتقلين الذين تقول إنهم محتجزون في قبو المبنى أو سجناء مختفين قسرًا في الطابق السابع.

وأضافت «يمكن الاستدلال على أن التستر الذي يحدث الآن يشكل جريمة كاملة وانتهاكًا حقيقيًا لحقوق الإنسان للمعتقلين».

في غضون ذلك، كتب مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، حسام بهجت، على موقع إكس يدعو النائب العام

إلى الكشف عن أسماء الضحايا.

وكتب الناشط الحقوقي يوم الثلاثاء «نأمل ألا تخفي أجهزة الدولة عمداً حجم المأساة حتى لا تفسد احتفالات الرئيس بإعلان ترشيحه في الساعات نفسها بعد الحريق».

ليس لدى الحكومة المصرية حصيلة منشورة لنزلاء السجون في البلاد. وتعتبر جماعات حقوقية مديريات الأمن، مثل مقر الإسماعيلية، مراكز احتجاز غير رسمية حيث ينتشر التعذيب والاختفاء القسري.

مودرن دبلوماسي: دور قناة السويس في النظام الاقتصادي العالمي

(اقتصاد . مودرن دبلوماسي)

تناولت الكاتبة نادية حلمي في تقرير نشرته مجلة موجرن دبلوماسي الدور الحيوي الذي تلعبه قناة السويس في الاقتصاد العالمي.

وتبدأ الكاتبة بالإشارة إلى أن مصر والصين حققتا في السنوات العشر الماضية نتائج ملحوظة في بناء «الحزام والطريق» بشكل مشترك. وقد اضطلعت مصر بدور رئيس في التعاون الصيني الأفريقي، إلى جانب تحقيق إنجازات عدة في التعاون بين الصين ومصر.

واستعرضت الكاتبة دور قناة السويس المصرية في تعزيز مفهوم الممرات الاقتصادية للتنمية وتعزيز المواءمة بين مبادرة «الحزام والطريق» الصينية و «رؤية مصر 2030».

وبالنظر إلى أن موقع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس يلعب دوراً فعالاً في صميم مبادرة الحزام والطريق الصينية، بما يكفل إقامة شراكة استراتيجية دائمة بين الجانبين، لتعزيز مفهوم دور الممرات والموانئ الاقتصادية في التنمية لصالح جميع الأطراف.

وتناولت الكاتبة أهمية التكامل بين الموانئ والمناطق الصناعية، مثل قناة السويس، باعتبارها نموذجاً بارزاً في هذا الصدد، ونموذجاً للتعاون هو الأكثر تميزا في العالم بأسره في إطار العلاقة بين ممر قناة السويس ومبادرة الحزام والطريق، من أجل النهوض بعجلة التنمية لجميع أطرافها، وفتح آفاق لا نهاية لها أمام مختلف الاستثمارات.

وشددت الكاتبة على أن قناة السويس هي بوابة رئيسة لدخول المنتجات الصينية إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية والعربية والأمريكية، نظراً لموقعها الاستراتيجي على البحرين الأحمر والبحر المتوسط، مروراً بقناة السويس. لذلك، فإن موقع القناة يخدم مبادرة الحزام والطريق الصينية، وسينعكس ذلك بشكل كبير بعد الانتهاء من أعمال التطوير في ميناء السخنة في السويس، والذي سيصبح أحد الموانئ المحورية في البحر الأحمر ومرتكزاً لخدمة التجارة الدولية داخل مبادرة الحزام والطريق الصينية.

ولفتت الكاتبة إلى أن الصين وقعت رسمياً وثيقة تعاون مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمشاركة في إنشاء عديد من الصناعات ومشروعات البنية التحتية بالتعاون بين الصين ومصر عبر ممر قناة السويس المصرية في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وتعتمد مبادرة الحزام والطريق الصينية في المقام الأول على مفهوم الممرات الاقتصادية للتنمية، باعتبار أن قناة السويس هي أهم وأبرز ممر ملاحي دولي يربط بشكل مباشر القارات الثلاث التي تنتمي إليها دول المبادرة.

ويحظى محور قناة السويس بأهمية خاصة ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، خاصة في ظل الخدمات التي تقدمها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لدعم حركة التجارة العالمية عبر موانئها.

الإيكونوميست: دعم الخبز في مصر غير مستدام

(اقتصاد . ذي إيكونوميست)

نشرت صحيفة الإيكونوميست البريطانية تقرير يسلط الضوء على دعم الخبز في مصر وإن كانت تلك السياسة ستدوم في ظل الأزمة الاقتصادية.

قالت صحيفة الإيكونوميست إن كلمة الخبز (العيش) في المصرية الدارجة تعني الحياة، الأمر الذي يؤكد على أهمية المواد الغذائية في البلاد. ويعتمد ما يقرب من ثلثي سكان مصر البالغ عددهم 106 ملايين نسمة على الخبز المدعوم. ونتيجة لذلك جزئيًا، تلتهم حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي للفرد.

ولكن مع نمو سكان مصر وتغير المناخ الذي يجعل من زراعة القمح أكثر صعوبة، فإن تصميم الحكومة على تزويد شعبها بالخبز المدعم يبدو أقل استدامة من أي وقت مضى.

وأوضحت الصحيفة أن دعم الخبز مكلف بالفعل؛ فقد كلفت 2.9 مليار دولار في السنة المالية الماضية، 2.6% من الميزانية. ومع ذلك، تنتج مصر نصف القمح الذي تحتاجه محليًا فقط ويجب أن تستورد الباقي، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

وتتوقع الصحيفة أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض غلة القمح المحلية في مصر بنسبة 10-20% بحلول عام 2060 بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار. كما ستزيد نسبة ملوحة التربة في منطقة دلتا نهر النيل الخصبة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر. ومن المتوقع كذلك أن يرتفع عدد سكان مصر بشكل كبير إلى 160 مليون بحلول عام 2050، مما يزيد من إجهاد الموارد الزراعية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إنتاج 5 ملايين طن إضافية من القمح سنويًا لإطعام المزيد من الناس سيتطلب أكثر من 10%من تدفق المياه في نهر النيل، وهي كمية غير مستدامة.

وكانت محاولات الإصلاح التي حاول تطبيقها الرئيس الراحل محمد أنور السادات في السبعينيات قد أدت إلى أعمال شغب في جميع أنحاء البلاد=، وهو ما يعود بالأساس إلى اعتماد الشعب على الخبز المدعوم.

ولفتت الصحيفة إلى أن ارتفاع التضخم الغذائي الحالي يجعل من الصعب على عديد من المصريين تحمل بدائل دعم الخبز. وتواجه الحكومة تحديًا كبيرًا في الانتقال بعيدًا عن هذا البرنامج المكلف.

فاينانشيال تايمز: مرشحون مصريون يزعمون أن الترهيب يستخدم لخنق أصوات المعارضة

(ترجمات . فاينانشال تايمز)

استعرض تقرير لصحيفة فاينانشيال تايمز أعدته مراسلتها في القاهرة هبة صالح شكاوي مرشحين محتملين من التضييق الذي يتعرض له أنصارهم في استخراج التوكيلات اللازمة.

تشير الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أن المعارضة تقول إن أنصار الأشخاص الذين يسعون لتحدي الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية المصرية هذا العام يُمنعون من استخراج التوكيل الذي يحتاجه المرشحون للترشح.

يترشح السيسي لولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية من 10 إلى 12 ديسمبر، والتي قُدمت عن موعدها الأصلي في العام المقبل في الوقت الذي تكافح فيه البلاد أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. ويقول محللون إن الانتخابات تجري قبل موعدها الأساسي لأنه من المرجح أن يتبعها انخفاض في قيمة العملة والذي قد يؤدي إلى تدهور المزاج العام.

صعوبات وتضييق

وتوضح الكاتبة أن المرشحين ملزمون بجمع توكيلات موثقة من 25000 مواطن في 15 محافظة من محافظات البلاد. وبدلًا من التوكيلات، يمكن للمرشحين تقديم 20 موافقة من أعضاء البرلمان، لكن المجلس يتكون من أغلبية ساحقة من الموالين للسيسي.

قال تحالف الحركة المدنية الديمقراطية، وهو تحالف معارض، مساء الأربعاء، إن المواطنين مُنعوا من الوصول إلى مكاتب التوثيق العامة لتسجيل توكيلاتهم من أنصار الرئيس ومجهولين.

قال خالد داود، المتحدث باسم الحركة المدنية: «هناك صعوبات هائلة. يقال للناس أيضًا أن النظام معطل، أو أن هناك انقطاعًا في التيار الكهربائي أو أن النظام لا يتحقق من هويتهم. هناك أشخاص حاولوا لمدة أربعة أو خمسة أيام وفشلوا».

وقالت مفوضية الانتخابات إنها حققت في الشكاوى ووجدتها لا أساس لها من الصحة، مضيفة أنها أصدرت تعليمات لمكاتب الشهر العقاري بالبقاء مفتوحة في وقت متأخر للسماح للأشخاص بالتسجيل.

إغلاق باب الأمل

ونقلت الصحيفة عن داود أن المستهدف الرئيس من العرقلة كان أنصار المرشح أحمد الطنطاوي، عضو البرلمان السابق عن حزب الكرامة اليساري.

كان الصحفي البالغ من العمر 44 عامًا منتقدًا صريحًا لسياسات النظام خلال السنوات التي قضاها في البرلمان ويبدو أنه أثار حماسة قسم من الجمهور، على الرغم من عدم إجراء استطلاعات الرأي في مصر، مما يجعل من الصعب قياس دعمه.

وفي حديثه إلى أنصاره في مدينة السويس الساحلية يوم الأربعاء، قال طنطاوي إن إغلاق أبواب مكاتب التوثيق يرقى إلى إغلاق أبواب الأمل للغد ولطريق آمن نحو التغيير.

قال طنطاوي إنهم يسمحون لحملته بتأمين عدد قليل فقط من التوكيلات كل يوم، حتى يأتوا في النهاية ويوقولن إنكم لم تتمكنوا من جمع التوكيلات المطلوبة.

وقال داود «ما زلنا في المرحلة الأولى من الانتخابات ولم نصل إلى الحملة الانتخابية. يمكن أن نتجه نحو سيناريو آخر لعام 2018، حيث يكون التصويت بمثابة استفتاء على الرئيس أكثر من كونه انتخابات، وحيث يعطون الضوء الأخضر فقط للمرشحين غير الأقوياء أو الجديين».

ونوّهت الصحيفة إلى أن مصر الآن في قبضة أزمة اقتصادية طاحنة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع ودفع مستثمري الديون الخارجية إلى سحب 20 مليار دولار من البلاد.

انخفض قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات منذ مارس 2022 وفقد نصف قيمته مقابل الدولار. وبلغ التضخم 39.7 في المائة سنويًا في أغسطس، مع تضخم الغذاء بنحو 72 في المائة.

الجارديان: مصر التي تتضور جوعًا، هل هي مستعدة لإدارة ظهرها لرئيسها؟

(اقتصاد . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان تقريرًا للكاتب إدموند باور يتناول رد فعل الشعب المصري على تصريحات السيسي الأخيرة.

يشير الكاتب في مستهل تقريره إلى أن إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي الترشح لولاية ثالثة غير دستورية لم يكن ليجذب اهتمامًا كبيرًا لو اقتصر عند هذا الحد. ولم يكن هناك أي شك على الإطلاق في أن السيسي سيسعى إلى تمديد فترة ولايته التي تبلغ تسع سنوات، ولا توجد أي فرصة تقريبًا لخسارته. لكن إعلانه سبقه مؤتمر حكاية وطن، وهو مؤتمر استمر ثلاثة أيام لعرض إنجازاته الرئاسية، أدلى خلاله السيسي ببعض التعليقات الغريبة.

وقال السيسي يوم الأحد: «لو كان البناء والتنمية والتقدم ثمنه الجوع والحرمان اوعوا يا مصريين متقدمهوش. اوعوا تقولوا ناكل أحسن».

الجوع والحرمان

ويلفت الكاتب إلى أن تلك التصريحات كانت إشارة إلى سمتين أساسيتين لإدارته: الميل إلى المشاريع العملاقة بمليارات الدولارات، وأسوأ أزمة اقتصادية في الذاكرة الحية. ومنذ وصوله إلى السلطة في عام 2014، شرع السيسي في فورة بناء. وعُقد مؤتمر نهاية الأسبوع في العاصمة الإدارية الجديدة التي تبلغ تكلفتها 58 مليار دولار،

والتي بدأ العمل فيها في عام 2015 ولكنها ظلت فارغة إلى حد كبير. وخلال الفترة نفسها، دفع التضخم ـ الذي سجل مستوى قياسيًا بلغ 37.9% في أغسطس ـ نحو ثلث المصريين إلى الفقر.

وتابع السيسي: «واالله إذا كان ثمن التقدم التنمية هو أننا لا نأكل أو نشرب كما يفعل الآخرون، فلن نأكل أو نشرب».

في غضون ساعات، تصدرت مقاطع الفيديو الخاصة بخطابه موقع إكس (X)، تويتر سابقًا. وبحلول يوم الأحد، أزيلت تلك المقاطع «ردًا على تقرير من مالك حقوق النشر». وبدا أن القنوات التلفزيونية المصرية أعادت تحميل لقطات للمؤتمر مع حذف التصريحات المسيئة.

الشعب يتغير

ويوضح الكاتب أن تعليقات السيسي لم تكن مجرد زلة لسان في الحملة؛ فقد كان يكرر الرسالة ذاتها التي لطالما رددها، ولم تعد تلهم الدعم الذي اعتاد عليه. ليس السيسي هو من تغير، بل مصر التي تغيرت.

منذ توليه السلطة بعد انقلاب عسكري في عام 2013، سعى السيسي جاهدًا لتقديم نفسه على أنه الجنرال الشهم الذي استلم على مضض مقاليد السلطة لخدمة بلاده، وكذلك الرئيس المستعد للتضحية بشعبيته ومستعد لاتخاذ قرارات صعبة وتقديم حقائق صعبة.

ويضيف الكاتب أن رسالته الدائمة هي أن يشد الناس أحزمتهم ويثقون في حكومتهم. وأصبح خطاب السيسي نمطًا واحدًا وشائعًا منذ عام 2017 عندما خاطب المصريين بقوله: «محدش قالك إن احنا فقراء اوي .. فقراء اوي».

وعود لم تتحقق

ونوّه الكاتب إلى أن الوعد الذي قطعه السيسي عندما تولى منصبه كان هو: تضحيات قصيرة المدى من أجل الاستقرار على المدى الطويل. لقد كانت صفقة قبلها الكثيرون. وكان توسع قناة السويس، الذي اكتمل في عام 2015 بتكلفة 8 مليارات دولار، أول مبادراته الجديدة، والتي أثارت خيال الناس لما كان ممكنًا - على الرغم من أن المحللين يعتقدون أن تأثيرها الاقتصادي الفعلي كان ضئيلًا. وفي الأيام الأولى لرئاسته، أعلن السيسي أنه سيشرف على زراعة 4 ملايين فدان من الأراضي الزراعية الجديدة في الصحراء. وكان يبني 40 مدينة. ستضم العاصمة الإدارية الجديدة وحدها أطول مبنى في إفريقيا، ومطار أكبر من مطار هيثرو، وأكبر كنيسة في الشرق الأوسط.

ولبناء هذه «الجمهورية الجديدة»، ستخفض الحكومة الدعم وستصبح الحياة مؤقتًا أكثر تكلفة. لكن على المدى الطويل ستزدهر مصر.

وبدلًا من ذلك، أصبح المصريون أكثر فقرًا من أي وقت مضى. وارتفعت قيمة الدولار من 6.95 جنيه مصري إلى 30.9. وارتفع تضخم الغذاء إلى 60%. وقفز الدين الخارجي من 40 مليار دولار إلى أكثر من 165 مليار دولار. ومن المتوقع حدوث انخفاض آخر في قيمة العملة بعد الانتخابات، وهو ما من المرجح أن يؤدي إلى مزيد من خفض مستويات المعيشة.

مع ارتفاع الأسعار، تراجعت شعبية السيسي. كما يقول المحلل السياسي ستيفن كوك، فإن السيسي، بعد أن رسخ اسمه في جميع أنحاء البلاد لمدة تسع سنوات، أصبح الآن غير قادر على فصل نفسه عن الأزمة الاقتصادية المستمرة. وبينما أرجع ذات يوم كل مشاكل مصر إلى جماعة الإخوان المسلمين، فقد غاب أعضاؤها الآن جميعًا –

منفيين أو مسجونين أو مقتولين. ومع عدم ترك أحد ليتحمل اللوم، يقول كوك، أصبح السيسي لا يحظى بشعبية واضحة. وتظهر السرعة التي اختفت بها تصريحات يوم الأحد من الإنترنت مدى معرفة السيسي بذلك.

كان إعلان إعادة انتخابه لا يزال يسبقه التجمعات التقليدية، ظاهريًا دعوات شعبية للضغط على الرئيس. وبغض النظر عمن نظمها، في عام 2014، كانت هناك طاقة لهذه المسيرات. لكن مع كل دورة انتخابية، أصبحت تلك التجمعات أكثر روتينية من أي وقت مضى، بحضور مسؤولين حكوميين وطلاب مدارس ومجموعات الكشافة التي تنقل في حافلات صغيرة، أو مجرد مارة.

بحلول مساء الاثنين، تحولت إحدى تلك التجمعات على الأقل إلى احتجاج. وبعد إعلان السيسي أنه «سيستجيب للدعوة» للترشح لإعادة انتخابه، مزقت مجموعات من الرجال في مدينة مرسى مطروح الساحلية لافتات الرئيس وسط هتافات الحشد وأحرقوها في الشارع. ويُظهر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي مشاركين في التجمع يعيدون ترديد هتاف شعبي من احتجاجات 2011: «الشعب يريد إسقاط النظام».

بلومبرج: وكالة موديز تخفض تصنيف مصر وسط محدودية الخيارات السياسية

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بتداعيات تخفيض وكالة موديز لتصنيف مصر على الاقتصاد المصري الذي يعاني أزمة مالية كبيرة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن السندات المصرية المقومة بالدولار تراجعت بعد أن خفضت وكالة موديز إنفستورز سيرفيس تصنيف مصر إلى واحدة من أدنى درجات المضاربة وحث رئيس صندوق النقد الدولي على خفض آخر لقيمة العملة.

وكانت السندات من بين أكبر الخاسرين في الأسواق الناشئة يوم الجمعة، حيث تراجعت بشكل أعمق في المنطقة المتعثرة، قبل تقليص الخسائر. وخفضت وكالة موديز تقييمها للديون السيادية لمصر بمقدار درجة واحدة إلى Caa1 .

وتتوج ضجة السوق وقرار موديز أسبوعًا من الاضطرابات في أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان، والتي يعد اقتصادها البالغ حجمه 470 مليار دولار محورًا إقليميًا حيويًا لطرق الطاقة والتجارة. وأرادت السلطات تجنب خفض التصنيف الائتماني، حيث يتجنب بعض المستثمرين الديون ذات التصنيف CCC .

خطوة حتمية

وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة تُسابق الزمن لفتح المزيد من التمويل من حزمة إنقاذ صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار ومن مبيعات أصول الدولة إلى دول الخليج الغنية بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة.

لكن الجهود الرامية إلى حل الأزمة جاءت بنتائج عكسية، حتى بعد أن سمحت مصر بخفض عملتها ثلاث مرات منذ أوائل العام الماضي. وعلى الرغم من أن تخفيضات قيمة العملة ساعدتها في تأمين صفقة صندوق النقد الدولي، يبدو أن السلطات حتى الآن فشلت في الوفاء بوعودها باتباع نظام أكثر مرونة لسعر الصرف.

ومما زاد حدة التوتر، قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، لبلومبرج إن مصر «ستنزف» الاحتياطيات الثمينة ما لم تخفض قيمة عملتها مرة أخرى.

وبينما أشادت جورجيفا بالخطوات الأخرى التي اتخذتها ثاني أكبر مقترض في مؤسستها لتصحيح اقتصادها، قالت إنها تؤخر خطوة لا مفر منها. وقالت قبل إلقاء خطاب في أبيدجان، ساحل العاج، إنه كلما طالت فترة انتظار مصر لتخفيف القيود على العملة، زاد الأمر سوءاً.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تديرها الدولة عن وزير المالية محمد معيط قوله إن مصر تعمل على تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية في مواجهة تحدياتها.

«ضغوط خفض القيمة»

وقالت موديز في بيان يوم الخميس «ضغوط الانخفاض الضمنية في السوق مستمرة»، مضيفة أن «عدم القدرة على تأمين التدفقات الداخلة والحد من ضغوط انخفاض قيمة العملة يستتبعه تأثيرات مرتدة على التضخم وتكاليف الاقتراض المحلي من المستويات المرتفعة بالفعل».

ولفتت الوكالة إلى أن خطوة موديز وضعت مصر في أدنى تصنيف لها من الوكالة منذ عقد. وقد جعلها التصنيف على قدم المساواة مع دول مثل بوليفيا ونيجيريا، وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبرج. التوقعات مستقرة.

قال عبد القادر حسين، رئيس إدارة أصول الدخل الثابت في أرقام كابيتال: «قد يكون هناك بعض المستثمرين الذين لا يرغبون في امتلاك السندات ذات التصنيف CCC، ولهذا السبب ترى السندات منخفضة. وربما يكون توقيت التخفيض قد فاجأ الناس بعض الشيء، على الرغم من أن التخفيض في حد ذاته لم يكن غير متوقع تماماً».

يختتم قرار موديز مراجعة لخفض التصنيف بدأت في مايو. وقالت شركة التصنيف إنها «تعكس اتجاه حكومة مصر المتفاقم للقدرة على تحمل الديون واستمرار نقص العملات الأجنبية في مواجهة زيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي خلال العامين المقبلين».

وضع محفوف بالمخاطر

وأوضح التقرير أن خفض التصنيف سلط الضوء على الوضع المحفوف بالمخاطر الذي يواجه دولة مغلقة تماماً عن أسواق رأس المال العالمية وتكافح لاجتياز مراجعة قروض صندوق النقد الدولي. وارتفعت علاوة المخاطر التي يطالب بها المستثمرون للاحتفاظ بديون مصر بالدولار بمقدار 480 نقطة أساس هذا العام إلى 1277 نقطة أساس على سندات الخزانة يوم الخميس.

وانخفضت السندات المصرية المستحقة في 2031 بما يصل إلى 2.6 سنتا إلى مستوى قياسي منخفض عند 50.3 سنتا للدولار، قبل أن تقلص خسائرها ليجري تداولها عند 52.1 سنتا. وانخفضت الأوراق المالية لعام 2033 إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 50.5 سنتاً، وعائدها حوالي 18%، قبل أن تتعافى إلى 52.6 سنتاً. ولم تتغير الورقة النقدية لعام 2061 كثيراً عند 48 سنتاً بعد انخفاضها بما يصل إلى 2.3 سنت عند الفتح.

قال جوردون باورز، المحلل المقيم في لندن في كولومبيا ثريدنيدل انفستمينتس: «كانت مصر تتداول بالفعل مثل مستوى تصنيف CCC قبل خفض التصنيف. وهذا لا يغير احتمالات التخلف عن السداد خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، لذا ينظر إليها المستثمرون على أنها فرصة شراء».

دعم صندوق النقد ودول الخليج

وأضافت موديز أن سجل الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المالية وإطلاق استراتيجية بيع الأصول يدعم توقعات مستقرة. وقالت شركة التصنيف إنها تتوقع استمرار الدعم المالي من صندوق النقد الدولي إذا امتثلت القاهرة للشروط المعمول بها، وكذلك الدعم من مجلس التعاون الخليجي، وفقًا للتقرير.

ونوّهت الوكالة إلى أن الخطوة الأخيرة أثارت أيضًا مخاوف من أنها قد تنذر بمزيد من التخفيضات من فيتش وستاندرد آند بورز، وفقًا لبنك سنغافورة. وقال تود شوبرت، كبير محللي الدخل الثابت في بنك سنغافورة ومقره دبي: «تميل التصنيفات بين الوكالات إلى الالتقاء بمرور الوقت، ولدى فيتش وستاندرد آند بورز بالفعل توقعات سلبية بشأن السندات الحكومية المصرية».

/ moasher